الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 4791 | الخميس 20 رجب 1445 هـ | 1 فبراير 2024 م | السنة السادسة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

بانخفاض 13.5 في المئة على أساس سنوي

«المالية»: 5.89 مليارات دينار.. العجز المالي المقدر في الميزانية العامة «2024 - 2025»

انخفاض إجمالي المصروفات بنسبة 6.6 في المئة

أعلنت وزارة المالية تقديم مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية القادمة (2024 - 2025) إلى مجلس الوزراء الذي أصدر مراسيم الإحالة إلى مجلس الأمة للمداولة والإقرار تتضمن إنفاقا رأسماليا يبلغ 2ر29 مليار دينار كويتي (نحو 7ر44 مليار دولار أمريكي).

وقالت وزارة المالية في بيان صحافي إنه من المقدر أن تسجل الموازنة العامة في السنة المالية (2024 - 2025) عجزا ماليا يبلغ 5ر89 مليار دينار (نحو 1ر19 مليار دولار) بانخفاض 5ر13 في المئة عن الموازنة الحالية والتي تنتهي في 31 مارس 2024.

وأوضحت أن إجمالي الإيرادات المقدرة في السنة المالية (2024 - 2025) تبلغ 7ر18 مليار دينار (نحو 78ر60 مليار دولار) بانخفاض 1ر4 في المئة إذ قدرت الإيرادات النفطية عند 23ر16 مليار دينار (نحو 75ر52 مليار دولار) بانخفاض نسبته 4ر5 في المئة عن الموازنة الحالية.

وأضافت أن الإيرادات غير النفطية قدرت عند 42ر2 مليار دينار (نحو 87ر7 مليار دولار) بارتفاع 7ر5 في المئة عن الموازنة الحالية التي تنتهي في 31 مارس 2024.

وذكرت أن إجمالي المصروفات المقدرة (2024 - 2025) يبلغ 5ر24 مليار دينار (نحو 6ر79 مليار دولار) بانخفاض 6ر6 في المئة مبينة أن نسبة المرتبات والدعوم من إجمالي المصروفات تبلغ 4ر79 في المئة ونسبة المصروفات الرأسمالية تبلغ 3ر9 في المئة ونسبة المصروفات الأخرى تبلغ 3ر11 في المئة.

وأفادت بأنه من المقدر أن يبلغ سعر البرميل للموازنة في السنة المالية (2024 - 2025) 70 دولارا وأنه من المقدر أن يبلغ سعر التعادل لسد العجز المالي 7ر90 دولار للبرميل.

وبينت الوزارة أن من أهم أسباب النقص والزيادة في المصروفات هو تخفيض اعتماد الباب الثاني (السلع والخدمات) التي تتركز في نوع وقود تشغيل المحطات لوزارة الكهرباء والماء بمبلغ 1ر19 مليار دينار (نحو 8ر3 مليار دولار).

وقالت إن من أهم أسباب النقص والزيادة في المصروفات أيضا التخفيض في وزارة الصحة بمبلغ 192 مليون دينار (نحو 624 مليون دولار) وتخفيض الباب الخامس (الإعانات) لدعم منتجات مكررة وغاز مسال مسوق محليا لوزارة النفط بمبلغ 100 مليون دينار (نحو 325 مليون دولار) وأضافت أن من أهم أسباب النقص والزيادة في المصروفات أيضا هو تخفيض بند الدعوم بمبلغ 3ر59 مليون دينار (نحو 7ر192 مليون دولار) في وزارة التجارة والصناعة وتخفيض بقية الجهات بمبلغ 5ر116 مليون دينار (نحو 6ر378 مليون دولار) قابل ذلك زيادة لوزارة الصحة بمبلغ 2ر102 مليون دينار (نحو 1ر332 مليون دولار) للتأمين الصحي للمتقاعدين شامل ربات البيوت.

وبينت أن عدد الوظائف المنشأة للتعيين بمشروع ميزانية السنة المالية (2024 - 2025) تبلغ 23ر732 وظيفة موضحة أنه تم تقدير مشروع ميزانية النفقات الرأسمالية بمبلغ 1ر45 مليار دينار (نحو 7ر4 مليار دولار).

وأوضحت وزارة المالية أن مشروع ميزانية النفقات الرأسمالية موزعة على مشاريع مستمرة بمبلغ 3ر877 مليون دينار (نحو 8ر2 مليار دولار) والصيانة الجذرية بمبلغ 4ر571 مليون دينار (نحو 8ر1 مليار دولار) والمشاريع الجديدة والتي يبلغ عددها 55 مشروعا إنشائيا بمبلغ 3ر1 مليون دينار (نحو 2ر4 مليون دولار).

ونقل البيان عن وزير المالية وزير دولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار أنور المضف قوله إنه يتطلع إلى "العمل والمزيد من التعاون مع مجلس الأمة على إقرار مشروع قانون الميزانية العامة الجديدة" معربا عن شكره للعاملين في وزارة المالية على جهودهم المبذولة في إعداد الميزانية العامة للدولة".

البيانات الرئيسية لموازنة 2025/2024

	موازنة السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2025	موازنة السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2024	% التغير
أولا: الإيرادات			
الإيرادات النفطية	16,234.1	17,168.8	(5.4%)
الإيرادات غير النفطية	2,428.1	2,297.8	5.7%
جملة الإيرادات	18,662.2	19,466.6	(4.1%)
ثانيا: المصروفات والالتزامات			
المرتبات وما في حكمها	(14,832.5)	(14,948.0)	(0.8%)
الدعومات	(4,668.3)	(5,948.0)	(21.5%)
المصروفات الرأسمالية	(2,290.2)	(2,461.3)	(7.0%)
باقي المصروفات	(2,764.0)	(2,901.2)	(4.7%)
إجمالي المصروفات	(24,555.0)	(26,278.5)	(6.6%)
ثالثا: (العجز) أو الفائض	(5,892.8)	(6,811.9)	(13.5%)

جدول توضيحي لبيانات الموازنة

إجمالي نسبة المرتبات والدعوم من إجمالي المصروفات 79.4 %

ارتفاع الإيرادات غير النفطية 5.7 % بمتوسط سعر البرميل 70 دولارا

نظمته غرفة التجارة الأمريكية

«اتحاد المصارف» شريك داعم لمؤتمر «الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي»

أقيم يوم أمس الأربعاء مؤتمر "الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي"، الذي نظمته غرفة التجارة الأمريكية بالشراكة مع اتحاد مصارف الكويت، وقد حظي المؤتمر بحضور واسع من قيادات الجهات الحكومية والجامعات المحلية والعالمية ومؤسسات القطاع الخاص المحلي والعالمي والقطاع المصرفي الكويتي.

وقد استهل الشيخ أحمد دعيج الصباح، رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت، رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي، المؤتمر بكلمة أكد فيها حرص القطاع المصرفي الكويتي على مواكبة تطور المشهد المالي العالمي، من خلال تبني وتشجيع الابتكار الرقمي مع التركيز بشكل أساسي على التكنولوجيا المالية بهدف تعزيز الكفاءة وخفض التكاليف وتحسين تجربة العملاء. وبهذا الصدد، أشاد الدعيج بجهود بنك الكويت المركزي في إطار إستراتيجيته للتحول الرقمي، من خلال اتخاذ العديد من المبادرات لتحويل الكويت لمركز مالي من خلال تسريع جهود التحول الرقمي على مستوى القطاع المصرفي والمالي، فضلاً عن تعليماته الصادرة للبنوك الكويتية بإنشاء إدارات للابتكار والتحول الرقمي بهدف تعزيز الحلول الرقمية التي تقدمها البنوك للعملاء.

وأوضح الدعيج أن البنوك الكويتية تعتمد أحدث التقنيات لتقديم أفضل الخدمات المصرفية المتطورة لعملائها سواء من الأفراد أو الشركات، لافتاً أن جائحة كوفيد-19 ساعدت على تسريع عملية تحويل الخدمات المصرفية لتصبح معظمها عبر الهواتف الذكية مع اعتمادها كمنصة مناسبة وسهلة لتقديم الخدمات المصرفية للجمهور، علماً بأن الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمدفوعات عبر الإنترنت والمحافظ الرقمية باتت تلعب دوراً أساسياً بالنسبة للعملاء.

وتابع الدعيج كاشفاً أن الإحصاءات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بالربع الثالث من عام 2023 بينت أن نسبة مستخدمي الخدمات المصرفية الرقمية في البنوك المحلية بلغت نحو 51 % من إجمالي عدد عملاء البنوك، مقارنة بنسبة بلغت 24 % خلال عام 2017.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الخدمات المصرفية الرقمية توفر للمستخدمين معاملات مالية مريحة وآمنة وتمكنهم من إدارة حساباتهم وإجراء معاملاتهم المالية والتمتع بالخدمات المصرفية المختلفة في أي وقت ومن أي مكان.

شارك في الحلقات النقاشية للمؤتمر من الجهات الحكومية نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات عبدالله العجمي، والقائم بأعمال مدير وحدة التكنولوجيا المالية لدى هيئة أسواق المال زهرة الموسى، ومن القطاع المصرفي شارك مدير عام إدارة التحول الرقمي والابتكار في بنك الكويت الدولي محمد الشريف، ورئيس مجموعة التخطيط الإستراتيجي في بنك وربة حمد الفوزان، ورئيس التدقيق الداخلي في بنك بوبيان بشرى الوزان. ويأتي هذا المؤتمر في سياق التعاون المستمر بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية من خلال مجلس الأعمال الكويتي الأمريكي لتبادل الأفكار والرؤى القيمة التي من شأنها تعزيز منافسة القطاع المصرفي الكويتي إقليمياً وتشجيع الابتكار.

الشيخ أحمد دعيج الصباح

«الصناعة» تدشن حملتها التوعوية «صنع في الكويت» 4 فبراير

العدواني: الحملة تهدف لدعم وشراء المنتجات الصناعية الوطنية من قبل المواطنين والمقيمين

غرس ثقافة تشجيع المنتجات الوطنية لدى أكثر من 30 مدرسة في مراحل تعليمية مختلفة

في إطار سعيها الدؤوب والمتواصل لتعزيز ودعم المنتجات الصناعية الوطنية وتشجيع المواطنين علي الاقبال عليها، وتشجيعهم لدعم المنتج الوطني، تدشن الهيئة العامة للصناعة حملتها التوعوية الشاملة "صنع في الكويت" خلال الفترة من ٤ إلى ٢٢ فبراير في العديد من مناطق ومحافظات الكويت.

بدوره صرح مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف المهندس محمد عيد علي العدواني ان الحملة التوعوية الشاملة "صنع في الكويت" تهدف لإقامة معرض ترويجي للمنتجات الوطنية بمجمع الأفنيوز والعاصمة مول لاستقطاب أكبر شريحة ممكنة من المواطنين والوافدين المقيمين على أرض الكويت.

وبين العدواني الحملة تسعى لتسويق كافة المنتجات الوطنية لمختلف القطاعات تحت إشراف الهيئة العامة للصناعة وتعريف الجمهور المستهدف بأهمية شراء المنتجات الصناعية الوطنية وان المنتج الوطني يتمتع بجودة عالية ومطابقة لأعلى المعايير المعتمدة.

وأضاف بان هناك تعاون مع وزارة التربية حيث ستتواجد الحملة في أكثر من 30 مدرسة في مختلف المراحل التعليمية، مشيرا إلى أهمية غرس ثقافة دعم المنتج الوطني وأهمية شراءه لدى الطلبة.

وأكد أن المنتج الوطني يستحق الدعم لما يتمتع به من جودة وسعر مناسب استطاع من خلاله إثبات وجوده في السوق المحلي والتواجد بقوة في الأسواق الخارجية، لافتا انه من المتوقع مشاركة أكثر من 70 مصنعا في الكويت بمختلف القطاعات.

صادرات الكويت النفطية إلى اليابان تتراجع 27 في المئة

أظهرت بيانات رسمية يابانية أمس الأربعاء تراجع صادرات الكويت من النفط الخام إلى اليابان للمرة الثالثة على التوالي بنسبة 27 في المئة في ديسمبر الماضي مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي لتصل إلى 5ر92 مليون برميل أي ما يعادل 191 ألف برميل يوميا.

وقالت وكالة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانية في تقرير إن الكويت باعتبارها ثالث أكبر مزود للنفط لليابان صدرت في ديسمبر الماضي نسبة 2ر7 في المئة من إجمالي واردات اليابان من النفط الخام مقارنة بنسبة 8ر8 في المئة خلال الشهر ذاته من العام الماضي.

وأضافت أن صادرات الكويت من النفط الخام إلى اليابان لعام 2023 بلغت 224 ألف برميل يوميا بزيادة 1ر1 في المئة عن عام 2022 مستحوذة على نسبة 8ر8 في المئة من إجمالي واردات النفط الخام الياباني.

وأوضحت الوكالة أن إجمالي واردات اليابان من النفط الخام انخفض للشهر الثاني على التوالي في الشهر الماضي بنسبة 2ر10 في المئة على أساس سنوي ليصل الى 2ر66 مليون برميل يوميا.

وأشارت إلى أن الشحنات النفطية من منطقة الشرق الأوسط انخفضت بنسبة 2ر2 في المئة مقارنة بالعام الماضي لتشكل نسبة 91 في المئة من إجمالي واردات اليابان من النفط الخام.

ووفقا للبيانات ظلت المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول المصدرة للنفط لليابان رغم تراجع شحناتها للاخيرة بنسبة 6ر3 في المئة عن العام السابق لتصل الى 17ر1 مليون برميل يوميا تليها الإمارات العربية المتحدة ب 901 ألف برميل يوميا بانخفاض بنسبة 16ر4 في المئة عن العام السابق.

مؤشرات البورصة تفشل في الصمود وتعاود الهبوط

أغلقت المؤشرات الرئيسية للبورصة تعاملات، أمس الأربعاء، على تراجع جماعي، تزامناً مع ترقب قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

وشهدت الجلسة انخفاض مؤشرها العام 60ر37 نقطة ليبلغ مستوى 7268ر38 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر82 في المئة.

وتم تداول 264ر5 مليون سهم عبر 16498 صفقة نقدية بقيمة 77ر3 مليون دينار (نحو 235ر7 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 31ر41 نقطة ليبلغ مستوى 5973ر11 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر52 في المئة من خلال تداول 91ر2 مليون سهم عبر 6502 صفقة نقدية بقيمة 15ر5 مليون دينار (نحو 47ر2 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 72ر57 نقطة ليبلغ مستوى 7959ر45 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر90 في المئة من خلال تداول 172ر9 مليون سهم عبر 9996 صفقة بقيمة 61ر7 مليون دينار (نحو 188ر18 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 38ر65 نقطة ليبلغ مستوى 5919ر19 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر65 في المئة من خلال تداول 68ر9 مليون سهم عبر 3879 صفقة نقدية بقيمة 11ر8 مليون دينار (نحو 35ر9 مليون دولار).

وكانت الأسواق تترقب أمس قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة، وكان "الفيدرالي" قرر في اجتماعه السابق حول الفائدة الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير لمستوى يتراوح بين 5.25 % و5.50 %.

وسجلت البورصة تداولات بقيمة 77.31 مليون دينار، وزعت على 264.25 مليون سهم، بتنفيذ 16.49 ألف صفقة.

وأثر على الجلسة تراجع 6 قطاعات على رأسها البنوك بواقع 1.37 %، بينما ارتفعت 4 قطاعات في مقدمتها الطاقة بـ2.62 %، واستقر قطاعان.

شهدت التعاملات تراجع سعر 73 سهماً في مقدمتها "الامتياز" بـ9.27 %، بعد إعلانها النتائج السنوية، بينما ارتفع سعر 38 سهماً في صدارتها "أولي تكافل" بواقع 22.22 %، واستقر سعر 11 سهماً.

وتقدم سهم "صناعات" المرتفع 1.7 % نشاط الكميات بحجم بلغ 29.2 مليون سهم، وتصدر سهم "وطني" السيولة بقيمة 11.08 مليون دينار، تزامناً مع ارتفاع أرباح البنك خلال العام الماضي بنسبة 10.1 % على أساس سنوي؛ مع توصية بتوزيع نقدي.